

المصلحة الوطنية:
طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية

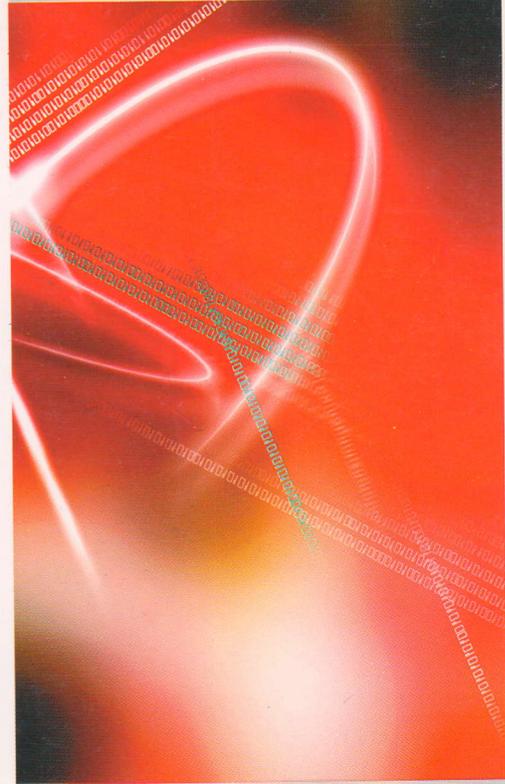
إعداد
نورهان الشيخ



المركز الدولي للدراسات المستقبلية والأستراتيجية

مفاهيمي

الأسس العلمية للمعرفة



www.icfsthinktank.org

مقدمة

يعتبر القرباء المسلمة الدولية أحد القرباء التي البحث الرئيسية في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وهو ترجمة واضحة للتسمية الرقمية التي سيطرت على تحليل وتفسير العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت على مدار ثلاثين سنة من القوة وتوازن القوى، والمسلحة الوطنية، لتتحسن بذلك الاتجاه لتتالي في دراسة العلاقات الدولية الذي سيطر في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وأمام عصبة الأمم التي أسست كمنظمة لضمان برهانات الحكومة لعامة التي طالما دعت إليها مفكرين القرباء المسلمين.

ورغم أهمية القرباء المسلمة الوطنية بشكل في أهمية للعلوم ذلك، فإن الأثر في لم
التعريف بالكاتب

نورهان الشيخ

- أستاذ مساعد العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الأمريكية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

يعتبر اقتراب المصلحة الوطنية أحد اقترابات البحث الرئيسية في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. وهو ترجمة واضحة للمدرسة الواقعية التي سيطرت على تحليل ودراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقامت على مفاهيم ثلاث أساسية هي: القوة، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية. لتدحض بذلك الاتجاه المثالي في دراسة العلاقات الدولية الذي سيطر في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم التي أعتبرها البعض إرهابات الحكومة العالمية التي طالما دعى إليها مفكرى التيار المثالي.

ورغم أهمية اقتراب المصلحة الوطنية بالنظر إلى أهمية المفهوم ذاته، فإن الاقتراب لم يحظى بدراسات جادة ومتعمقة، ولا حتى بإشارة وافية في العديد من أدبيات العلاقات الدولية، لاسيما العربية، التي تناولت نظريات العلاقات الدولية واقترابات البحث في إطارها.

وقد بدأ طرح المفهوم في الثلاثينات حيث يعتبر Charles A. Beard من أوائل من وظفوا مفهوم المصلحة الوطنية في دراسة السياسة الخارجية وذلك في كتابه "The Idea of National Interest"، وإن كان حديثه قد أنصرف إلى السياسة الخارجية الأمريكية بالأساس.^(١) ثم تطرق Hans J. Morgenthau، أبرز مفكرى المدرسة الواقعية في العصر الحديث، لمفهوم المصلحة الوطنية في مقاله عام ١٩٥٢ حول "المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية".^(٢)

ورغم تداول المصطلح سياسياً على نطاق واسع إلا أن هناك إسهامات قليلة في مجال التأصيل النظرى للمفهوم، لعل أبرزها كتاب Joseph Frankel عام ١٩٧٠ الذى حمل عنوان "المصلحة الوطنية"، وتناول بالتفصيل الأبعاد المختلفة للمفهوم.^(٣) كذلك، إشارة الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد في كتابه "مقدمة في العلاقات الدولية"، عام ١٩٨٥ إلى اقتراب المصلحة الوطنية كأحد مناهج التيار الواقعى في بحث ودراسة العلاقات الدولية.^(٤)

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١ بدأت إرهابات الاتجاه المثالي من جديد. فالبعض أفرط في التفاؤل وأعتبره إيذاناً بمولد نظام دولي جديد متعدد القوى أكثر ديمقراطية وتمسكاً بمبادئ العدالة والقانون الدولي، وتلعب فيه الأمم المتحدة دوراً محورياً، وتسوده قيم الليبرالية السياسية والاقتصادية، وتساعد ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التقريب بين أرجائه وتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية بين الأمم والشعوب ليصير الحوار هو الآلية الأساسية للتفاعل بين حضاراته في إطار ما أُصطلح على تسميته بالعولمة.

إلا أن مطلع القرن الحادي والعشرين حمل صورة سافرة لعودة المدرسة الواقعية في أشجع صورها بغزو الولايات المتحدة لأفغانستان ثم احتلالها للعراق. فقد اتجه النظام الدولي نحو أحادية قطبية طاغية، مما عزز المدرسة الواقعية وأعاد طرحها بقوة في فهم ودراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول الكبرى على وجه الخصوص. وكان من بين الاقتراحات التي أُعيد استخدامها في هذا الإطار، اقتراب المصلحة الوطنية لا سيما من جانب الكتاب والمفكرين الأمريكيين.^(٥) فقد اعتبر Stephen M. Walt على سبيل المثال أن القوة هي أساس التأثير الدولي للولايات المتحدة والضمانة النهائية لأمنها، وأن قدرة الولايات المتحدة على تحقيق مصالحها الوطنية والمتضمنة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ودعم حقوق الإنسان والديمقراطية والدفاع عن حلفائها يعتمد بالدرجة الأولى والأساسية على قوتها.^(٦)

وتتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل اقتراب المصلحة الوطنية، سعياً للإجابة على مجموعة من التساؤلات الهامة المتعلقة به، وأهمها: ما هي المصلحة الوطنية؟، وما هي محدداتها؟، والعوامل التي قد تؤدي إلى إعادة تعريف وترتيب أولوياتها؟، ثم ما هي حدود المصلحة الوطنية للدولة؟.

أولاً: التعريف بمفهوم المصلحة الوطنية:

يعود مفهوم المصلحة الوطنية بجذوره إلى كتابات ميكافيللي، لاسيما كتابه "الأمير"، حول العلاقة بين الولايات الإيطالية في القرن السادس عشر، وإرهاصات تطور الدولة الحديثة في القرنين السادس عشر والسابع عشر في إيطاليا ثم في بريطانيا حيث بدأت مصطلحات "إرادة الملك"، و"مصالح العائلة الحاكمة" التي كانت سائدة في الانحصر التدريجي، ليحل محلها مصطلح "المصلحة الوطنية". وعقب صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ شاع استخدام مفهوم المصلحة الوطنية بين الدول الأوروبية لتبرير سياستها الخارجية وسلوكها على الصعيد الدولي. كما استخدم المصطلح على نطاق واسع أيضاً من جانب قادة الولايات المتحدة منذ إعلان قيامها.^(٧)

ويعتبر مفهوم المصلحة الوطنية من المفاهيم التي أثارت جدلاً شديداً لاسيما فيما يتعلق بتعريفها حيث يتخذ المفهوم مضامين مختلفة وفقاً للسياق الذي يُطرح فيه، والهدف من هذا الطرح. هذا إلى جانب عدم وجود اتفاق في كثير من الحالات حول ما تعنيه المصلحة الوطنية من أهداف وأولويات ليس فقط بين السياسيين وصانعي القرار داخل الدولة الواحدة، ولكن بين أدبيات العلاقات الدولية أيضاً.

فقد ذهب Morgenthau إلى أن المصلحة الوطنية هي القوة، وأن المفهوم لا يفترض عالماً يسوده السلام، ولا يفترض أيضاً حتمية الحرب، وإنما يفترض صراع مستمر وسلوك دبلوماسي فعال يقلص التهديد بالحرب إلى الحد الأدنى من خلال توافق المصالح المتعارضة.^(٨)

وميز James N. Rosenau بين استخدام المصطلح في إطار التحليل السياسي، وبين استخدامه في توجيه السلوك السياسي للدولة. وأن المفهوم في الحالة الأولى أداة تحليلية تستخدم لوصف وتحليل السياسة الخارجية للدولة أو لتقييمها والوقوف على دوافعها. أما في الحالة الثانية، فهو أداة لتبرير الإقلاع عن سياسة ما، أو تدشين سياسة ما. وإنه في الحالتين يشير المصطلح إلى ما هو جيد ومفيد للدولة المعنية.^(٩)

هذا في حين عرف Joseph S. Nye المصلحة الوطنية بأنها: "مجموعة المصالح التي تمثل قاسماً مشتركاً لمواطني الدولة في علاقاتها مع باقي دول العالم". ورأى أن المصلحة الوطنية بهذا المعنى أعم وأشمل من المصالح الخاصة رغم أن كل الجماعات في الداخل تحاول ربط مصالحها بالمصلحة الوطنية. كما رأى أنها أوسع نطاقاً من مجرد حماية الدولة من التهديدات الجيوسياسية، حيث تشمل إلى جانب الأمن، الرفاهية الاقتصادية، والهوية والقيم الوطنية.^(١٠)

وقد أكد Joseph Frankel هذا التوجه في تعريف المصلحة الوطنية حيث رأى أن المصلحة الوطنية تتضمن ثلاث مجموعات من المصالح: استراتيجية عسكرية، وسياسية تتضمن الحفاظ على العقيدة السياسية والحفاظ على الهوية الوطنية، واقتصادية تتمثل في رفاهية الدولة.^(١١) وميز Frankel بين مستويين للمصلحة الوطنية:

الأول، ما أطلق عليه المصالح العليا أو الملهمة Aspirational Interests وتتميز بما يلي:

- إنها مصالح استراتيجية بعيدة المدى لها جذور في التاريخ و/ أو الأيديولوجية.
- تهتم بها المعارضة السياسية وتدافع عنها وتطالب بالتمسك بها.
- تؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية وليس بالضرورة على السلوك الفعلي للدولة.
- تحدد الأيديولوجية أكثر منها قدرات الدولة.
- ومثال ذلك القومية العربية كمحدد للسياسة الخارجية السورية. كذلك وصول روسيا إلى ما يطلق عليه المياه الدفيئة والموانئ المفتوحة للملاحة طوال العام كمحدد عام لسياستها الخارجية.

أما المستوى الثاني، فأطلق عليه المصالح العملية أو الواقعية Operational Interests

وتتميز بما يلي:

- هي مصالح قابلة للتنفيذ ويمكن تحقيقها في الأمد القصير.
- تفرضها الضرورة في الأعم الأغلب من الحالات.
- تمثل الاهتمام الأساسي للحكومة والحزب الحاكم.

- تستهدف مواجهة مشكلات قائمة.
 - هناك تسامح نسبي في التعامل معها على خلاف المصالح العليا التي لا يجوز المساس بها.
 - العامل الأهم في تحديدها هي القدرات والامكانيات وليس الأيديولوجية أو الإرادة السياسية.
 - يمكن ترتيبها وفقاً لأولوياتها.
- وقد رأى Frankel أن التناغم بين المصالح العليا وتلك الواقعية أو العملية هام جداً ومحدد أساسي لفاعلية السياسة الخارجية ومدى قبولها شعبياً.^(١٢)
- من ناحية أخرى، ميز Frankel بين مفهوم المصلحة الوطنية الذي يرتبط بالسياسة الخارجية ويعبر عن مصالح الدولة على الصعيد الخارجي وفي مواجهة الدول الأخرى، والمصلحة العامة Public Interests التي تعبر عن مصالح جموع المواطنين على الصعيد الداخلي مثل زيادة الدخل القومي، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين مثل التعليم والصحة، وتحسين مستويات معيشة المواطنين.^(١٣)
- في ضوء ما سبق، يمكن تعريف المصلحة الوطنية بأنها "الإطار العام الحاكم لسياسة الدولة الخارجية، والموجه الأساسي لها". فالمصلحة الوطنية أشبه بالبوصلية التي تحدد سلوك الدولة الخارجي وتوجهاتها على الصعيد الدولي. والمصلحة الوطنية تتضمن بهذا المعنى مدى واسع من المصالح، يمكن بلورتها في إطار ثلاث محاور أساسية، هي:

(١) الأمن:

ويتضمن ذلك تأمين بقاء الدولة وحدودها وثرواتها، وحماية المجتمع من مختلف التهديدات التي تواجهه داخلية كانت أم خارجية. فكما يعتبر الأمن متطلب أولى وحاجة أساسية للفرد، فإنه كذلك للدول. وكما أن جوهر مفهوم الأمن بالنسبة للفرد هو البقاء وحماية حقه في الحياة، وكذلك حماية أفراد أسرته، وممتلكاته...، فإن الأمن القومي للدولة ينطوي على حماية المجتمع وضمنان عدم الاعتداء على حدود الدولة وثرواتها. ولا يعني هذا بالتأكيد غياب التهديدات ولكن

امتلاك القدرة على التعامل معها وحماية الدولة والمجتمع مما تنطوى عليه من أخطار، وتحقيق الاستقرار اللازم للتنمية والتطور في مختلف المجالات.

والأمن بهذا المعنى لم يعد قاصراً على البعد العسكري التقليدي وإنما اتسع ليضم مدى واسع من الأبعاد التي تتعامل مع تهديدات غير الحرب بمعناه التقليدي ولكنها لا تقل أهمية عن العدوان العسكري المباشر بل ربما تفوقه أهمية باعتبارها تهديدات غير مباشرة تخلل بنية المجتمع والدولة معاً. وأهم هذه الأبعاد:

- البعد العسكري، ويتضمن بناء قوات مسلحة قوية، على درجة عالية من التدريب والتأهيل وتزويدها بأحدث الأسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة.
- البعد السياسي، ويتضمن الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، ومكانتها إقليمياً ودولياً، وممارستها لدور فاعل يخدم مصالحها وأهدافها الداخلية والخارجية.
- البعد الاجتماعي ويتضمن توفير الأمن للمواطنين وللممتلكاتهم، وإعداد الأجيال الشابة تربوياً وعلمياً وصحياً على النحو الذي يمكنهم من المساهمة بجدية وفعالية في تنمية الوطن والدفاع عنه.
- البعد البيئي من خلال الحفاظ على البيئة أمانة ونظيفة، وتأمين الأفراد ضد الأخطار البيئية، والكوارث الطبيعية.
- هذا إلى جانب عدد من الأبعاد الأخرى التي اكتسبت أهمية متزايدة خلال السنوات القليلة الماضية وأهمها الأمن المعلوماتي، وأمن الطاقة.

(٢) الرفاهية الاقتصادية:

ويتضمن ذلك تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى لاسيما القطاعات المنتجة زراعياً وصناعياً، وتحقيق الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان، وزيادة الدخل القومي، والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين ومستوى الخدمات المقدمة لهم، والحد من الحرمان الاقتصادي والقضاء على الفقر والتهميش في المجتمع.

(٣) الحفاظ على الهوية والقيم الوطنية:

لاشك أن الحفاظ على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية والتراث وصون العادات والتقاليد والقيم أصبح أحد المحاور الأساسية للمصلحة الوطنية، وذلك بالنظر إلى ما فرضته العولمة وثورة الاتصالات والفضائيات من تحديات في هذا الخصوص.

ولاشك أن ترتيب أولويات المحاور الثلاثة السابقة للمصلحة الوطنية يختلف من دولة لأخرى، ومن حقبة زمنية لأخرى. فعلى سبيل المثال، في فترة ما قبل حرب الثلاثون عاماً والتي بدأت عام ١٦١٨ تمحورت المصلحة الوطنية للدول الكبرى والمتوسطة في النظام الدولي حول المحور الثالث للمصلحة الوطنية حيث تركزت على الدفاع عن الدين أو المذهب الديني و/أو نشره. إلا إن دخول فرنسا الكاثوليكية لدعم البروتستانت في حربهم ضد الإمبراطورية الرومانية لاعتبار برجماتي وهو وقف المد والتوسع في الإمبراطورية الرومانية كانت نقطة تحول مفصلية أدت إلى تغيير جذري في أولويات المصلحة الوطنية تجاه إعلاء المحور الأول المتعلق بالأمن والقوة. كذلك أدت الثورة الروسية عام ١٩١٧ وسيطرة البلاشفة على السلطة في روسيا إلى وضع المحور الثاني الخاص بالرفاهة ضمن أولويات الدول الأوروبية الأخرى في محاولة لتحسين نفسها من ثورة شيوعية تطيح بنظمها.^(١٤)

ثانياً: محددات المصلحة الوطنية وأولوياتها:

يرى البعض أن تحديد المصلحة الوطنية أمراً ليس باليسير وأن تحدياً يواجه المفهوم بالنظر إلى التغير الذي طرأ على الدولة ذاتها بمفهومها التقليدي. فقد أشار روبرت كوبر الدبلوماسي البريطاني والمستشار الخاص لرئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، والمدير العام لمجلس الاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسية والعسكرية، إلى أن الدولة القومية التي تمخضت عن مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨ حل محلها ثلاث أنماط من الدول أو الكيانات الدولية. الأول، ما قبل الدولة Pre-State وما بعد الحقبة الاستعمارية، ويتضمن ذلك الدول التي تحررت من الاستعمار إلا إنها مازالت تفتقر إلى الخصائص والقدرات الأساسية للدولة

وأهمها الاحتكار الشرعى للقوة ولحق استخدامها. وأعطى مثالا لذلك الصومال وأفغانستان وليبيريا. النمط الثانى هو الدولة بمعناها التقليدى التى تحتكر القوة وحق استخدامها ومثال ذلك البرازيل والهند والصين وغيرها. أما النمط الثالث فهو النموذج عبر القومى المبنى على الشفافية والقانون والأمن المتبادل، ويعتبر الاتحاد الأوروبى من وجهة نظر كوبر مثالا واضحا لهذا النمط.^(١٥) ولعل صعوبة بلورة أولويات المصلحة الوطنية أوضح ما يكون فى النمطين الأول والثالث. ويعتبر الخلاف الأوروبى الواضح حول الاحتلال الأمريكى للعراق، وعدم قدرة الاتحاد الأوروبى على الوصول إلى موقف موحد إزاء الأزمة نموذجا واضحا على عدم القدرة على بلورة أولويات واضحة لمصلحة أوروبية واحدة، وأن المصلحة الوطنية لكل دولة أوروبية مازال لها الأولوية رغم محاولات تطوير السياسية الخارجية والدفاعية الأوروبية المشتركة. ولكن تظل الدولة بمعناها التقليدى هى الفاعل الأساسى فى العلاقات الدولية، وهى النمط الغالب الذى تدرج فى إطاره الغالبية العظمى من دول العالم. وفى هذا الإطار تبرز مجموعة من المحددات التى تؤثر فى بلورة أولويات المصلحة الوطنية لأى دولة، أهمها:

(١) القيادة السياسية العليا فى الدولة:

لاشك أن للقيادة السياسية العليا فى أى دولة الدور المحورى فى التحديد الدقيق لمصالحها الوطنية والأولويات فيما بينها. فالمصلحة الوطنية يتم تحديدها عادة على مستوى قمة السلطة التى تعتبر المسئول الأول ليس فقط عن تحديدها ولكن، وربما الأهم، عن تحقيقها وتبنى السياسات التى تكفل ذلك. والقيادة السياسية فى هذا الشأن لا تعمل فى فراغ وإنما فى إطار بيئة داخلية وخارجية تؤثر فيها وفى الخيارات المتاحة لها. وأهم هذه العوامل المؤثرة على القيادة السياسية هيكل صنع القرار فى الدولة، وحجم الموارد المتاحة لها، وموقعها فى هيكل النظام الدولى.

(٢) هيكل صنع القرار ومدى تأثير النخبة السياسية:

يختلف تأثير هيكل صنع القرار كمحدد للمصلحة الوطنية وفقاً لطبيعة النظام السياسي. فعادة ما ينفرد صانع القرار بتحديد أولويات المصلحة الوطنية في النظم التسلطية حيث تتمتع القيادة السياسية بحرية حركة واسعة. أما في النظم الديمقراطية حيث القيود على القيادة السياسية التي تخضع للمساءلة والمحاسبة، فيزداد دور القوى السياسية والمؤسسات المختلفة في بلورة المصلحة الوطنية، وتزداد المشاورات والمفاوضات بشأن أولوياتها. هذا فضلاً عن أنها عادة ما تكون أكثر ميلاً لأخذ توجهات الرأي العام في الاعتبار.

ويزداد تأثير النخبة السياسية في النظم التي ترتفع فيها درجة مؤسسية النظام السياسي حيث تتوفر المؤسسات السياسية الفعالة والقادرة على التأثير في عملية صنع القرار الخارجي بما يحد من دور القائد الفرد. عكس الحال في النظم التي تضعف فيها درجة المؤسسية ويزداد تأثير القائد السياسي ويتراجع دور باقي أعضاء النخبة السياسية. من ناحية أخرى، فإنه كلما ساد الاتفاق بين النخبة حول الخطوط العامة والأساسية للسياسة الخارجية، وقل الصراع، وازدادت درجة التجانس بينهم زادت قدرة النخبة على التأثير وتحديد أولويات المصلحة الوطنية للدولة. كذلك، تتأثر قدرة النخبة على التأثير في أولويات المصلحة الوطنية بطبيعة الأصول الاجتماعية والخلفية المهنية للنخبة والتي تؤثر على تصور النخبة للعالم الخارجي وأسلوبها في مواجهة القضايا والتحديات الخارجية. فالنخبة قد تكون ذات أصول عسكرية وتستند إلى تأييد المؤسسة العسكرية أساساً، أو ذات طابع تكنوقراطي تستند إلى تأييد مؤسسة حزبية ذات توجه أيديولوجي (مثل النخبة الحاكمة السوفييتية). وقد تكون النخبة الحاكمة عبارة عن تحالف بين عناصر عسكرية وأخرى مدنية تكنوقراطية. وقد تكون النخبة ذات أصول عشائرية طائفية (كما هو الحال في النخبة الحاكمة اللبنانية). كما قد تتخذ طابعاً دينياً وتتكون من كبار علماء الدين (مثل النخبة في إيران). وعادة ما تكون النخب ذات الأصول العسكرية والتي تستند إلى تأييد المؤسسة العسكرية أكثر ميلاً للاهتمام بالمحور الأول للمصلحة الوطنية المتعلق بالأبعاد الأمنية وإعطاءه الأولوية على ما عداه. كذلك، فإن النخبة ذات الأصول الدينية عادة ما تكون أكثر اهتماماً بالبعد الثالث المتعلق بالحفاظ على الهوية والقيم الوطنية والتي يغلب عليها الطابع

الدينى. وإن كان لا ينبغي، بالطبع، التعميم نظراً لوجود محددات أخرى تحكم توجهات السياسة الخارجية للدولة وأولويات مصحتها الوطنية.

(٣) مكانة الدولة والقدرات المتاحة لها:

تعتبر مكانة الدولة وموقعها على الصعيد الدولى محدد أساسى للمصلحة الوطنية وترتيبها لأولوياتها. فالدول الكبرى يكون لديها عادة مدى واسع جغرافياً وموضوعياً من الاهتمامات والمصالح. أما الدول المتوسطة والصغيرة ذات القدرات المحدودة فعادة ما تقلص اهتماماتها فى عدد محدود من الأولويات يمس على نحو مباشر مجالها الحيوى ومحيطها الإقليمى وأمنها القومى بمفهومه الواسع.

ثالثاً: التغيير وإعادة تعريف المصلحة الوطنية:

من القضايا المتعلقة بمفهوم المصلحة الوطنية والتي أثارت جدلاً حولها أيضاً هى تلك المتعلقة بحتمية ثباتها وعدم قابليتها للتغيير. حيث رأى البعض أن مفهوم المصلحة الوطنية ينطوى ضمناً على استمرارية هذه المصالح وعدم خضوعها للتغيير حتى مع تغير النخبة الحاكمة والنظام السياسى بالدولة، فى حين رأى البعض الآخر أن المصلحة الوطنية وإن تمتعت بعض أبعادها بالاستمرارية إلا أبعاداً أخرى لا بد وأن يكون لديها القدرة على التأقلم مع المستجدات الخارجية والداخلية التى تواجه الدولة.

وأبرز العوامل التى قد تؤدى إلى إعادة تعريف الدولة لمصحتها الوطنية وإعادة ترتيب أولوياتها، ما يلى:

١. تغيير القيادة السياسية والنخبة الحاكمة:

عادة ما يصحب التغيير فى القيادة السياسية والنخبة الحاكمة إعادة النظر فى أولويات المصلحة الوطنية للدولة خاصة فى حالة اختلاف النخبة الجديدة إيديولوجياً وفكرياً عن سابقتها. فلكل قيادة سياسية توجه دولى معين وترتيب خاص بها لأولويات السياسة الخارجية وللأهداف

التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه السياسة. كما أن لكل قيادة سياسية إدراكاتها الخاصة لطبيعة وحجم التهديدات القادمة من البيئة الخارجية وطريقة مواجهتها. فقد ترى القيادة أن تهديداً ما لا يمثل خطورة في الوقت الحالى ولا يمس كيان الدولة وأمنها القومى ومصالحها الحيوية، ومن ثم تبدي درجة عالية من المرونة وتلجأ إلى الطرق الدبلوماسية للتعامل مع مصدر هذا التهديد والوصول إلى حلول وسط لها. وقد تبالغ القيادة السياسية فى إدراك حجم هذا التهديد وتلجأ إلى استخدام الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية من أجل التعامل معه. بل وقد تكون أكثر راديكالية وترى أن السبيل الوحيد لمواجهة هذا التهديد هو امتلاك قوة عسكرية كبرى. (١٦)

ويأتى التغير فى القيادة السياسية والنخبة الحاكمة المحيطة بها بعدة وسائل منها ما هو سلمى مثل الهزيمة فى الانتخابات ووصول حزب آخر إلى السلطة (كما هو الحال فى النظم الغربية). ومنها ما هو عنيف مثل الانقلابات العسكرية والثورات. كما أن تغير شخص القائد السياسى (رئيس الدولة) بوفاته قد يصحبه تغيراً فى النخبة الحاكمة ككل، خاصة فى حالة اختلاف الرئيس الجديد من حيث الإيديولوجية والآراء والمعتقدات عن سابقه. ويحدث ذلك عادة فى الدول التى تقل فيها درجة المؤسسية ويزداد دور القائد الفرد فى صنع السياسة الخارجية. ومثال ذلك وصول الرئيس السادات إلى السلطة فى مصر عام ١٩٧٠ عقب وفاة الرئيس عبد الناصر وما صاحب ذلك من تغير فى النخبة الحاكمة، وإعادة هيكلة السياسة الخارجية المصرية وأولوياتها ونمط تحالفاتها خلال السبعينات.

يضاف إلى هذا عملية التحول الديمقراطى التى شهدتها العديد من الدول وأدت إلى تغييرات فى طبيعة النظام السياسى ذاته انعكست بدورها على أولوياتها الوطنية وسياساتها الخارجية. فتحل عدد من الدول متعددة القوميات وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ويوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا أدى إلى بروز دول جديدة ذات نظام سياسى تعددى يختلف فى توجهاته وأولوياته عن النظام الشمولى القديم. فالتحول الديمقراطى من نظام تسلطى إلى نظام تعددى عادة ما يصحبه التخلّى عن الأيديولوجية المتبعة وتساعد القيم الديمقراطية، وكذا تغيرات فى منظومة القيم للمجتمع، وفى مصالح النظام وأهدافه وعلاقته بالمجتمع المدنى، وفى الهيكل السياسى والعملية السياسية. ويكون لهذا تأثيره على أهداف السياسة الخارجية وإعادة تعريف

أولويات المصلحة الوطنية للدولة. كما أن التحول الديمقراطي عادة ما ينهى هيمنة القائد السياسى على هذه العملية لتتولى المؤسسات دورها فى عملية صنع القرار الخارجى والمشاركة الفعالة فيها. من ناحية أخرى، يحد التحول الديمقراطى من سيطرة القائد الفرد والنخبة الحاكمة على الموارد اللازمة لتنفيذ السياسة الخارجية، كما أنه يزيد من التأثير الشعبى حيث تبرز الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأى العام كقوى مؤثرة وفعالة ويؤدى هذا إلى خضوع صانعى القرار للمحاسبة والمساءلة.^(١٧)

ويتوقف التغيير فى أولويات المصلحة الوطنية على مدى الاختلاف الإيديولوجى بين النخبة الجديدة وسابقتها. ففي الدول الديمقراطية تؤدى هزيمة الحزب الحاكم فى الانتخابات ووصول الحزب المعارض إلى السلطة إلى تغيير فى القيادة السياسية والنخبة الحاكمة. إلا أن هذا قد لا يؤدى إلى تغيير ملحوظ فى أولويات المصلحة الوطنية ومن ثم توجهات السياسة الخارجية للدولة، وقد ينجم عنه تغيير ولكن يظل محدود، وذلك نظراً للاتفاق حول الخطوط العريضة لأولويات المصلحة الوطنية فى هذه الدول. عكس الحال فى حالة الانقلابات العسكرية والثورات والتي عادة ما يكون تغيير النخبة الناجم عنها مصحوباً بتغيير جذرى فى أولويات المصلحة الوطنية وإعادة هيكلة للسياسة الخارجية وذلك للاختلافات الجوهرية فى الإيديولوجية ما بين النخبة الجديدة وسابقتها. ومثال ذلك التغيير فى القيادة السياسية والنخبة الحاكمة فى روسيا بعد الثورة الروسية عام ١٩١٧، والتغيير الذى حدث فى مصر فى أعقاب ثورة ١٩٥٢، وفى العراق بعد ثورة ١٩٥٨، وفى إيران بعد ثورة ١٩٧٩، وما نجم عن ذلك من تغيير جذرى فى أولويات المصلحة الوطنية فى كل حالة من الحالات السابقة.

٢. التغيير فى مواقف واتجاهات القيادة السياسية:

يعتبر التغيير الجوهري فى مواقف واتجاهات القيادة السياسية عاملاً أساسياً لأحداث التغيير فى أولويات المصلحة الوطنية. ويأتى هذا التغيير نتيجة إدراك القيادة السياسية لوجود عامل أو أكثر -سواء داخلياً أو خارجياً- يفرض تحديات جديدة تتطلب إحداث تغيير جذرى فى السياسة الخارجية للتعامل مع هذه المستجدات ومواجهة هذه التحديات الجديدة فى البيئة الداخلية أو

الخارجية. ويتوقف إدراك القيادة على مدى المرونة السياسية التي يتمتع بها القائد السياسي، وخبرته السابقة، ومدى انفتاحه على العالم الخارجى. فوجود مثل هذه العوامل فى حد ذاتها لا يودى، بالضرورة، إلى إعادة تعريف وترتيب أولويات المصلحة الوطنية فلا بد من إدراك القيادة السياسية لهذه العوامل ولضرورة القيام بإعادة الهيكلة للتوافق معها. فالقيادة السياسية تعتبر هى الوسيط أو حلقة الوصل بين المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية والتي تدفع فى اتجاه التغيير، وبين إعادة هيكلة أولويات المصلحة الوطنية. بمعنى أن مخرج عملية إعادة الهيكلة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى إدراك القيادة السياسية للمتغيرات فى البيئة من حولها ورؤيتها للتغيير الواجب إحداثه. وتشمل هذه المتغيرات ما يلى:

أ. بروز تهديدات أو تحديات جديدة:

فبروز تهديد واضح ومباشر للدولة وأمنها القومى يدفعها إلى إعادة تعريف أولويات المصلحة الوطنية، فعلى سبيل المثال، رأت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية فى مقالة لها عام ٢٠٠٠، أن المصالح الوطنية ليست ثابتة وإنما متغيرة، وإنه بانتهاء الاتحاد السوفيتى أعادت الإدارة الأمريكية تحديد مصالحها الوطنية، وحددتها بزيادة القدرات العسكرية والقوة الأمريكية، وتأكيد الدور الأمريكى القائد للعالم، والتعامل بحسم مع تهديد ما أسمته النظم المارقة.^(١٨) إلا إنه فى عام ٢٠٠٨ أعتبرت كونداليزا رايس فى مقالة أخرى لها أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، مثلها مثل الهجوم اليابانى على الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور عام ١٩٤١، كان لها تأثير كبير على السياسة الخارجية الأمريكية وإعادة تعريف الولايات المتحدة لأولويات مصالحها الوطنية، حيث حاولت الولايات المتحدة أن "تجمع فى سياستها الخارجية بين القوة والمبادئ، وبين الواقعية والمثالية"، وأدركت، من وجهة نظر كونداليزا رايس، "أن بناء الدولة الديمقراطية هى المكون الأساسى والملح فى المصلحة الوطنية الأمريكية، وأن الحرية والديمقراطية فى الشرق الأوسط الكبير هى القادرة بمرور الوقت على تحقيق الاستقرار الدائم لاسيما فى أفغانستان والعراق".^(١٩)

ورغم أن ما سبق لا يخرج عن كونه محاولة لتبرير السياسة الأمريكية التوسعية فى المنطقة إلا إنه يعكس تغيراً فى أولويات المصلحة الوطنية الأمريكية من وجهة نظر القائمين

على تحديدها نتيجة أحداث الحادى عشر من سبتمبر واعتبار الإرهاب تهديد مباشر للأمن القومى الأمريكى. يؤكد ذلك مقالة أخرى حدد فيها هنرى كيسنجر التحدى الأهم للولايات المتحدة بالفراغ الموجود فى العراق الذى يتيح نمو الجماعات والمنظمات الإرهابية التى تهدد الولايات المتحدة والنظام الدولى ككل. هذا فى حين حدد بريزنسكى التهديد الأهم فى عزلة الولايات المتحدة عالمياً وأزمة المصادقية التى تواجهها بعد احتلالها للعراق والتى تؤدى بدورها إلى مزيد من التهديدات الإرهابية بالنسبة لها.^(٢٠) وفى كل الحالات يظل التأكيد على أن الإرهاب هو التحدى الأهم والأخطر، وأن مواجهته أصبحت على قمة أولويات المصلحة الوطنية الأمريكية.

ب. التغير فى القدرات الاقتصادية:

يقصد بالقدرات الاقتصادية حجم الموارد الطبيعية المتاحة للدولة، ومدى قدرة الدولة على تعبئتها فى خدمة سياستها الخارجية، وكذلك درجة التقدم التكنولوجى التى تتمتع بها الدولة. وتؤثر القدرات الاقتصادية على تحديد أولويات المصلحة الوطنية وعلى وسائلها فى تحقيق هذه الأولويات وإدخالها حيز التنفيذ. فهى تؤثر فى قدرة الدولة على المشاركة الفعالة فى القضايا الدولية واتباع سياسة خارجية نشطة. وكذا فى قدرتها على بناء قوة عسكرية كبيرة، وتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأخرى، كما أن هذه القدرات مؤشر هام لوضع الدولة ومكانتها على الصعيد الدولى.

ومن ثم، فإن التغير فى القدرات الاقتصادية غالباً ما ينجم عنه تغير فى أولويات المصلحة الوطنية. فعلى سبيل المثال، كان إدراك الرئيس السادات لعدم توافر الموارد اللازمة للاستمرار فى مواصلة إدارة الصراع العربى الإسرائيلى من خلال الأداة العسكرية أحد العوامل الأساسية التى دفعته إلى اتخاذ قراره بزيارة القدس عام ١٩٧٧ وانتهاج الأداة الدبلوماسية التى أدت إلى توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩.

ويتوقف مدى التغير الحادث فى أولويات المصلحة الوطنية على حجم التغير الحادث فى القدرات الاقتصادية. فالثراء الاقتصادى السريع عادة ما يدفع الدولة لممارسة دور أكبر وأوسع نطاقاً على الصعيد الإقليمى وربما الدولى، فى محاولة من جانب الدولة ل طرح نفسها كفاعل

دولي أو على الأقل إقليمي يعتد به. ولعل سياسة دولة قطر على مدى السنوات القليلة الماضية نموذج واضح لذلك.

كما أن الانهيار الاقتصادي الحاد والسريع عادة ما يؤدي إلى التغيير في أولويات المصلحة الوطنية والتركيز على أولوية النهوض الاقتصادي وتوظيف السياسة الخارجية لخدمة متطلبات الاقتصاد الداخلي، هذا إلى جانب اتجاه الدولة إلى تخفيض حجم التزاماتها الدولية والتي عادة ما تبدأ بالتخلي عن الالتزامات التي تراها فرعية أو هامشية وذات فائدة محدودة وتكلفة عالية. كذلك عادة ما يصحب التدهور الاقتصادي الحاد انكماش دور الدولة على الصعيد الدولي، أو التغيير في نمط تحالفاتها وعلاقاتها سعياً للحصول على أكبر قدر ممكن من المعونات والمساعدات الخارجية لمعاونة الدولة على الخروج من أزمتها، ومثال ذلك السياسة الروسية خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي.

جـ. التغييرات في البيئة الإقليمية:

هناك مجموعة من العوامل الإقليمية التي تؤثر على أولويات المصلحة الوطنية ومدى القدرة على تغييرها وإعادة تعريفها منها درجة التكامل الإقليمي، وحدة الصراع الإقليمي، ووجود قوة مهيمنة إقليمياً من عدمه، ودرجة التنافس بين القوى الكبرى في الإقليم. فكلما زادت درجة التكامل الإقليمي قلت قدرة الدول الأعضاء فيه على إعادة هيكلة أولويات المصلحة الوطنية حيث ترتبط الدول بمجموعة من الالتزامات والترتيبات التي يصعب تغييرها أو التخلص منها، كما أن تكلفة ذلك عادة ما تكون عالية ولا يكتب لها النجاح إلا في حالات نادرة. من ناحية أخرى، فإن الدرجة العالية من الاندماج الإقليمي في منطقة ما قد تشجع دول أخرى ليست عضو فيه على محاولة الانضمام إليه حتى لو تطلب ذلك إعادة تعريف أولويات مصلحتها الوطنية.

كما أن زيادة حدة الصراع والحرب في المنطقة قد تدفع الفاعلين الأساسيين فيها إلى إعادة النظر في تورطهم في الصراع العسكري تبعاً لميزان القوى العسكرية في المنطقة وهو ما يزيد من فرصة إعادة تعريف أولويات المصلحة الوطنية. كذلك، فإن وجود قوة واحدة مهيمنة على النظام الإقليمي عادة ما يؤدي إلى تقييد حرية الفاعلين فيه والحد من قدرتهم على تغيير أولويات

المصلحة الوطنية. عكس الحال في حالة غياب مثل هذه القوة ووجود عدد من الدول الكبرى المتنافسة في المنطقة. فمثلا قدرة دول أمريكا الوسطى على إعادة ترتيب أولوياتها أقل منها في حالة الدول الأفريقية نظرا للهيمنة الأمريكية على النظام الإقليمي فيها. (21)

د. التغييرات في النظام الدولي:

تحفز التغييرات التي تطرأ على النظام الدولي الدول على إعادة تعريف مصطلحاتها الوطنية وتغيير سياساتها الخارجية للتواءم مع الأوضاع الدولية الجديدة وخاصة الدول التي لم تكن راضية عن النظام الدولي السائد وتنتظر فرصة تغيير قواعده الحاكمة. إلا أن هذا لا يعنى أن أى تغيير في البيئة الدولية ينجم عنه بالضرورة إعادة تعريف الدول لمصطلحاتها الوطنية. فهناك تغييرات طارئة أو عارضة قد تتجاهلها الدولة أو تقاومها ومن ثم لا ينجم عنها أى تغيير فى أولوياتها الخارجية. أما إذا كانت تلك التغييرات من قبيل التغييرات الهيكلية طويلة الأجل فإنه فى هذه الحالة يكون على الدولة أن تحدث تغييرات فى سياستها الخارجية وتعيد تعريف مصطلحاتها الوطنية وذلك بغية التكيف مع المستجدات فى البيئة الدولية. ومثال ذلك، اضطراب الولايات المتحدة إلى التخلي عن سياسة العزلة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فعلى العكس من فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى لم تستطع الولايات المتحدة العودة إلى سياسة العزلة ووجدت نفسها مضطرة، من وجهة نظر صانعى القرار بها، إلى ممارسة دور فاعل فى أوروبا وعلى الصعيد الدولي، وذلك بالنظر إلى التطورات التى اكتتفت النظام الدولي آنذاك. فمن ناحية، أرادت الولايات المتحدة عدم تكرار تجربتها السلبية بعد الحرب العالمية الأولى حيث كان انسحابها من الشؤون العالمية عاملا أساسيا فى فشل معاهدة فرساي وعصبة الأمم فى تحقيق الاستقرار فى أوروبا والعالم. من ناحية أخرى، برز الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى تمتلك السلاح النووى وتقف بقواتها على حدود أوروبا الغربية، ولم يكن من الممكن أن تتسحب الولايات المتحدة من الشؤون العالمية وتترك الاتحاد السوفيتى يهيمن على أوروبا والعالم بأيدىولوجيته الشيوعية التى تتناقض جذريا مع المصالح والتوجهات الأمريكية.

كما إن التغيير فى هيكل النظام الدولي له تأثيره على السياسة الخارجية للدول بصفة عامة وأولوياتها الوطنية خاصة. ففى ظل نظام القطبية الثنائية حيث يتمحور النظام الدولي حول

قطبين رئيسيين يسود الصراع بينهما، وتنضم كل الوحدات الدولية أو معظمها إلى أى منهما، فإنه عادة ما توجد ضوابط وقيود على حرية حركة هذه الوحدات حيث تسعى القوى الكبرى إلى الحصول على أكبر قدر من التأييد لها وترتفع من ثم تكلفة الخروج من الحلف التابع لها. وتزداد مثل هذه القيود كلما زاد ارتباط الدولة بالدولة الكبرى ذات الصلة بها، أو عندما تعتبرها الدولة الكبرى ضمن مجال مصالحها الحيوية المباشرة بحيث تكون على استعداد لاستخدام الأداة العسكرية للحيلولة دون قيامها بأى تغيير قد يمس التحالف العسكرى بينهما. ومثال ذلك قمع الاتحاد السوفييتى لمحاولة تشيكوسلوفاكيا تغيير توجهاتها الداخلية والخارجية عام ١٩٦٨، ومن قبلها المجر فى عام ١٩٥٦. هذا على حين عجز الاتحاد السوفييتى عن قمع التغيير فى السياسة الخارجية الصينية منذ عام ١٩٥٧ حين ساد التوتر والخلاف العلاقات بين البلدين ليس فقط على المستوى الفكرى والإيديولوجى ولكن على الصعيد السياسى والاقتصادى خاصة مع انفتاح الصين اقتصاديا على العالم الرأسمالى، حيث لم يكن الاتحاد السوفييتى على استعداد لاستخدام الأداة العسكرية لإخضاع الصين للنفوذ السوفييتى وذلك بالنظر إلى الثقل العسكرى والديموجرافى والجغرافى للصين من ناحية، ولطبيعة العلاقة بين البلدين من ناحية أخرى، والتي قامت على التعاون والصدقة والمساعدة المتبادلة خلال الفترة من ١٩٤٩-١٩٥٧. فلم تكن الصين، كدول أوروبا الشرقية، مجالا حيويا للنفوذ السوفييتى مما منحها قدر أكبر من حرية الحركة. هذا على حين يكون التغيير أكثر يسرا بالنسبة للدول الصغيرة. ومثال ذلك ما قامت به مصر فى الخمسينات عندما اقتربت من الاتحاد السوفييتى، وما كررته فى السبعينات عندما غيرت نمط تحالفاتها عودة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية. وهو ما حدث أيضا فى منطقة القرن الأفريقى بالنسبة لكل من الصومال وأثيوبيا خلال حقبة السبعينات.

ومن ثم فإن التحول من نظام الثنائية القطبية إلى النظام متعدد القوى حيث توجد مجموعة من الدول التى تمتلك موارد وإمكانات متكافئة تقريبا وحيث تكون التحالفات أقل تماسكا، يعطى حرية أكبر وفرصة أوسع للحركة وإمكانية إعادة تعريف أولويات المصلحة الوطنية لعدد من الدول وذلك من أجل تعظيم منافعها والحصول على الموارد الاقتصادية والعسكرية الحيوية بالنسبة لها، والتي لا يتسنى لها الحصول عليها فى ظل تحالفاتها القائمة.⁽²²⁾

كذلك فرض انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتى وما ترتب على ذلك من تغيير هيكل النظام الدولى وتحوله من القطبية الثنائية إلى نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة، على العديد من الدول إحداث إعادة هيكلة وتغييرات جذرية فى سياستها الخارجية وأولوياتها الوطنية. فعلى سبيل المثال، أصبحت الدول الحليفة للاتحاد السوفييتى مضطرة لتغيير أولوياتها بما يتواءم ومستجدات الواقع الدولى الجديد. ويمكن فى هذا الإطار تفهم التغيير فى موقف سوريا من عملية التسوية السلمية وقبولها مبدأ التفاوض مع إسرائيل، وكذلك اتجاهها نحو بناء شراكة أوروبية اقتصادية وسياسية تعوضها عن غياب الاتحاد السوفييتى. فكانت زيارة الرئيس السورى السابق حافظ الأسد لفرنسا فى يوليو ١٩٩٨ لأول مرة منذ ٢٢ عاماً، فى محاولة لتفعيل الدور الأوروبى فى عملية السلام، وجذب المساعدات والاستثمارات الأوروبية لمواجهة المشاكل الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الداخلية المتزايدة.

خاتمة: حدود المصلحة الوطنية للدولة:

لعل السؤال الهام المتعلق بمفهوم المصلحة الوطنية هو ذلك المتعلق بحدودها. بعبارة أخرى هل يجوز لأى دولة العدوان على أخرى بدعوى المصلحة الوطنية، كما فعلت الولايات المتحدة عند غزوها لأفغانستان ثم إحتلالها للعراق؟ فى هذا الإطار يذهب البعض إلى أن مصلحة أى دولة تقف عند حدود مصالح الدول الأخرى، وأن توافق المصالح أمراً ممكناً، مستشهدين فى ذلك بتطور الاتحاد الأوروبى وغيره من نماذج التكامل والاندماج الدولى. وهو ما أطلق عليه الرئيس السوفيتى السابق ميخائيل جورباتشوف توازن المصالح Balance of Interests. فقد رأى جورباتشوف أن لكل دولة من دول العالم مصالح خاصة تسعى إلى تحقيقها وأنه لا يمكن تحقيق مصالح دولة واحدة فقط سواء كانت الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة أو غيرهما من الدول على حساب الدول الأخرى وإنما يجب أن يكون هناك توازن مصالح تستطيع كل دولة فى إطاره تحقيق أكبر قدر من مصالحها، وأعتبر ذلك متطلباً أساسياً للاستقرار العالمى. ورأى إن النظام الدولى يعانى من غياب مثل هذا التوازن. وأنه من الضرورى تفعيل دور الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة

الأكثر قدرة على تحقيق مثل هذا التوازن في المصالح بين الدول المختلفة. كذلك، أكد جورباتشوف على أهمية الحوار باعتباره طريق الوصول إلى التفاهم المتبادل وإعادة صياغة العلاقات الدولية على النحو المأمول. ورأى أنه من الضروري وجود قدر كبير من العلانية في السياسة الخارجية لما لذلك من أهمية في إرساء دعائم الاستقرار الدولي. كما أكد على أهمية الاتجاه نحو مشاركة البرلمانات والرأى العام والمنظمات المحلية والعالمية في الشؤون الدولية ودورها في إحداث التقارب بين الشعوب ومن ثم الدول^(٢٣).

إلا أن التوجه العام لواقع التفاعلات الدولية مازال أكثر ميلا لمقولات المدرسة الواقعية، التي يرى مفكريها أن التناقض في المصالح بين الدول أمر لا مفر منه ومن ثم فإن النزاع بينها أيضاً لا مفر منه. وأنه لا وجود لانسجام أو توافق دائم في المصالح كما يدعى المثاليون، وأن المسار العام لتطور العلاقات الدولية يؤكد ذلك. بل إنهم يذهبون إلى أبعد من هذا حيث يروا أن الدولة يجب أن تكون هجومية وأن توسعها الخارجى لا يجب أن يوقفه سوى التوازنات مع القوى الأخرى في النظام الدولي. وربما الحرب الاستباقية أو الوقائية الأمريكية ترجمة واضحة لهذه المقولة.

ورغم ثبل مقولات المثاليين تظل هي الحلم في حين تمثل مقولات الواقعيين الواقع المؤلم للعلاقات الدولية لاسيما في ظل النظام الراهن أحادى القطبية وغطرسة القوة الكبرى المهيمنة على مقاليد. وعلى الدول التي ترغب في موقع متميز ومكانة في النظام الدولي أن تحصن نفسها بالقوة وبالقدرة على فرض إرادتها دفاعاً عن أمنها ومصالحها وليس عدواناً على أحد.

هوامش الدراسة

1. Charles A. Beard and G.H.E. Smith, **The Idea of National Interest: An Analytical Study in American Foreign Policy**, (New York : The Macmillan Co.), 1934.
2. Hans J. Morgenthau, Another "Great Debate": The National Interest of the United States, **The American Political Science Review**, vol. XLVI, no.4, December 1952.
3. Joseph Frankel, **National Interest**, (London: Pall Mall), 1970.
٤. د. أحمد يوسف أحمد ود. محمد زبار، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ١٩٨٥.
٥. ومثال ذلك الدراسات التالية:
 - Scott Burchill, **The National Interest in International Relations Theory**, (New York : Palgrave Macmillan), 2005.
 - Jean-Marc Coicaud, **Beyond the National Interest: The Future of UN Peacekeeping and Multilateralism in an Era of U.S. Primacy**, (USA: USIP Press Books), 2007.
 - Peter Trubowitz, **Defining the National Interest: Conflict and Change in American Foreign Policy**, (USA: The University of Chicago Press), 1998.

- Nikolas K. Gvosdev, Diplomatic Gobblygook: Alliances and the National Interest, **National Interest**, July 9, 2003.
 - Richard Beardsworth, Cosmopolitanism and Realism: Towards a Theoretical Convergence?, **Journal of International Studies**, Vol. 37, No. 1, 2008.
 - Jean-Marc Coicaud and Nicholas J. Wheeler (eds.), **National Interest and International Solidarity: Particular and Universal Ethics in International Life**, (Tokyo: United Nations University) 2008.
 - Robert M. Cutler, Bringing the National Interest Back In: Lessons for Neorealism from the Former Soviet Area, www.robertcutler.org.
6. Stephen M. Walt, In the National Interest: A New Grand Strategy for American Foreign Policy, **Boston Review**, vol. 30, no. 1, February / March 2005.
 7. James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Jr., **Contending Theories of International Relations**, (New York: Addison Wesley Longman), 2001, p. 69.
 8. Hans J. Morgenthau, **op.cit.**, p. 961.
 9. James N. Rosenau, National Interest, **Encyclopedia of Social Science**, 1968, p.34.

10. Joseph S. Nye Jr., Why the Gulf War Served the National Interest, **The Atlantic Monthly**, vol. 268, no. 1, July 1991, pp.56 - 64.
11. Joseph Frankel, **op.cit.**, pp. 19, 52-54.
12. **Ibid**, p. 31 -33.
13. **Ibid**, p.38.
14. Hans J. Morgenthau, **op.cit.**
15. Robert Cooper, **The Breaking of Nations: Order and Chaos in the Twenty-First Century**, (New York: Atlantic Monthly Press), 2003.
16. Joe. D. Hagan, Domestic Political Regime Change and Foreign Policy Restructuring: A Framework for Comparative Analysis, in Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan & Martin W. Sampson III (eds.), **Foreign Policy Restructuring: How Governments Respond to Global Change**, (Columbia: University of South Carolina), 1994, pp.149-150
17. Tong Whan Park, Dae-Won Ko & Kyu-Ryoon Kim, Democratization and Foreign Policy Change in the East Asian NICs, in Jerel A. Rosati & others (eds.), **op.cit.**, pp. 170-174.
18. Condoleezza Rice, Campaign 2000: Promoting the National Interest, **Foreign Affairs**, vol. 79, no.1 January/February 2000.

19. Condoleezza Rice, Rethinking the National Interest: American Realism for a New World, **Foreign Affairs**, vol. 87, no. 4, July/August 2008.
20. Henry Kissinger and Zbigniew Brzezinski, The Threats We Face: Perspectives from Henry Kissinger and Zbigniew Brzezinski, **National Interest**, Vo. 3, no. 17, April 28, 2004.
21. Volgy, Thomas J. & Schwarz, John E., Foreign Policy Restructuring and the Myriad Webs of Restraint, in Jerel A. Rosati & others (eds.), **op.cit.**, pp. 35-36.
22. **Ibid**, pp.32-35
23. Mikhail S. Gorbachev, **Perestroika**, (New York: Harper & Row Publishers, 1987), pp. 136-137, 157-159.

العدد ٤٩ - السنة الخامسة

يناير ٢٠٠٩

حقوق الطبع محفوظة
(يجوز الاقتباس مع الإشارة للمصدر)
رقم الإيداع : ١٢٤٨٥ لسنة ٢٠٠٤

جميع الآراء الواردة في الإصدار
تعبّر عن رأي كاتبها ولا تعبّر بالضرورة
عن رأي المركز . والمركز لا يعتبر مسئولاً قانونياً تجاهها.